الأمير مولاي هشام

توضيحات لا بد منها...

تابعت باهتمام كبير خلال الأشهر الأخيرة، عددا من التساؤلات حوار المواقف التي عبرت عنها. وأنا سعيد لهذا النقاش الذي يبشر بأن يكون مستمرا، وأن يمس شريحة واسعة من الرأي العام. وفي هذه المرحلة أعتقد انه يمكنني أن أساهم في هذا النقاش، من جديد، من خلال بعض الأفكار الإضافية.

ينبغي علي أولا أن أعود إلى مفهوم «التعاقد العائلي» الذي تحدثت عنه في المحاضرة التي ألقيتها في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (بتاريخ 21 ماي 2001) والذي أثار أسئلة ومخاوف مفهومة.

ففي سياق هذه المداخلة، يشكل مفهوم الميثاق العائلي ثابتا وصفيا وتحليليا، معترفا به من طرف الأخصائيين في الأنظمة الملكية، لا يمكن تجاهله..

فوصف وتحليل مختلف المواثيق العائلية الممكنة أو الموجودة، المقعدة أو غير المقعدة، لا يؤدي بالضرورة إلى انحراف نحو اقتسام السلطات على أساس الرابطة العائلية، خصوصا وأن أفكاري حول هذا الجانب تترافق مع مقترحات حول التجديد الديمقراطي لبنية ودور الملكية، من جهة، وإعادة صهر وتعزيز المؤسسات التي تعبر وتمثل السيادة الشعبية، من جهة أخرى.

يضاف إلى ذلك، أنه في ظروف أخرى وفي وضعية تقوم فيها سلطات ديمقراطية بمهمة ضبط العلائق بين الأسرة الحاكمة والبنيات الدولتية والاجتماعية، لا يكون لفكرة ميثاق خاص يضبط العلاقة بين هذه الأسرة والمحيط العمومي، أي معنى. ولكن لا يسعنا إلا أن نعترف بأننا، في المجتمعات العربية وفي مجتمعنا المغربي لم نصل بعد إلى هذا، وأن التفكير، بالتالي، في كل الجوانب والميكانيزمات، يبقى، في هذه المرحلة، مهما ومبررا.

وهذا يقودني، إلى سلسلة ثانية من التساؤلات حول وضعي كأمير، وحول «واجب التحفظ» الشهير، وحول الأهداف غير المعلنة التي يعتقد البعض أنه يمكن استخلاصها من تحليلاتي ومواقفي. وهكذا، على سبيل المثال،

رأى البعض في مجهودي الفكري حول العلائق التي ينبغي تطويرها في المستقبل، بين الديني والسياسي مجرد رغبة في تعويض «الخليفة بخليفة آخر». مع أنه يبدو لي أن مثل هذا التأويل لفكرتي، يضحي بالطابع الحيوي للاشتغال حول هذه القضايا من أجل اختزاله في صياغة محدودة، وينسى، علاوة على ذلك، أن مقترحاتي تندرج في مجهود شمولي يستهدف تطوير وتعزيز المؤسسات الديمقراطية الحديثة. والتفكير والعمل في هذا الميدان أمر صعب ومحفوف بالعديد من الفخاخ. وقناعتي الشخصية هو أنه ينبغي المرور فعلا من هنا إذا كنا نريد التقدم نحو بناء نظام اجتماعي وسياسي أكثر تماسكا وأكثر قابلية للاستمرار.

ومن هذا المنظور، فإن مبادرتي تندرج في نفس سياق مبادرات كل المغاربة الذين ناضلوا، منذ الاستقلال، من أجل الإصلاحات الملائمة التي تتطلع إليها بلادنا.

كل الملاحظين وكل الفاعلين السياسيين يتفقون على أن مجتمعنا يجتاز مرحلة صعبة من تاريخه، ومثل هذه الوضعية تفرض علينا جميعا تحديد الحصيلة (حصيلة ما تم تحقيقه) من أجل وضع مشروع ممكن، ويحظى بالمصداقية من أجل المستقبل. ولانني مقتنع، من جانبي، بأن مثل هذا المشروع لا يمكن أن يرى النور إلا من خلال نقاش علني ومعمق، فقد انخرطت في هذا النقاش، كمغربي حر، ولأن صفتي كأمير لا تترافق مع أية مسؤولية في أي دائرة من دوائر الدولة.

وبالنظر إلى الرهانات الخطيرة للوضعية، ولظروفي الشخصية التي أقدر طابعها الخاص جدا، فمن الطبيعي أن تثير مواقفي تعليقات لا تخلو من حرج، أو مواقف صمت متردد. وهذا يشكل جزءا من عملية تعلم للنقاش، نساهم فيها جميعا، بالتباساتها الحتمية، وللأسف، بالاستغلال الممكن دائما لحدود النقاش من طرف الديماغوجيين. وفي هذا السياق أود أن أوضح أن أفكاري وعملي لا يمكن حصرهما في مجالات غير «سياسية».

فأيا كانت الدائرة التي سأجد نفسي أتحرك فيها (سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو تقنية ...) فإن عملي، شأنه في ذلك شأن كل الفاعلين الآخرين، سوف يكتسي طابعا سياسيا.

ويبدو لي، نتيجة لذلك، من الوهم السعي إلى حصري، كما يفعل البعض، في موقع «المنصف»، فالذين عبروا عن هذا النوع من الرأي، يظهرون نوعا من السذاجة، إزائي وإزاء أنفسهم. فهل يتصورون أن عملهم يفلت من الطابع السياسي، ولا يستهدف إلا الإنصاف؟ ومن خلال حصري في موقع المنصف، هل يدركون أن موقفهم، يعني، عمليا، إقصائي من الحقل السياسي من أجل الاستئثار به لأنفسهم، أو من أجل التنازل عنه للتشكيلات التي تحظى بعطفهم؟ فموقفي الخاص، كما أفهمه، توجهه الرغبة في تشجيع عمل سياسي من نوع جديد، تتحكم فيه مبادئ الحق والعدل.

إن الذين أو اللائي تعرفوا (تعرفن) على الجهود التي أبذلها منذ بضع سنوات، يعلمون (يعلمن) جيدا أن هدفي يتمثل في المساهمة في بناء قطب سوسيو-سياسي قادر على إنتاج ودعم الإصلاحات الضرورية من أجل ضمان مستقبلنا المشترك، وهذا يعني إقامة مؤسسات جديدة ومستصلحة، قادرة في ذات الوقت على إخراجنا من الاستبداد والتعسف، والحيلولة دون سقوط هذه العملية في الفوضى. وفي هذا الإطار طرحت أفكارا حول المؤسسات، وحول جهاز الدولة والحكومة والهيئات المنتخبة، والبنيات الحزبية والنقابية ومنظمات المجتمع المدني. لان الإرادة السياسية والوسائل الضرورية لإنجاز الاوراش الصعبة التي تراكمت فيها المشاكل منذ عقود، التنمية والتشغيل، تدبير الموارد والفساد، العدالة، التربية، الاختلالات في الإدارة. . .

هذه الإرادة السياسية وهذه الوسائل الضرورية لإنجاز الأوراش.. ستتولد بالفعل، عن إعادة تحديد الاختصاصات الدستورية والتنظيمية لهذه المؤسسات.

ومن خلال هذا التأمل في هذه المشاكل، تبين لي أنه من الضروري الدعوة إلى إصلاح للملكية يمكنها من تجديد أسس سلطتها وميكانيزمات تحكيمها، كما تبين لي أنه من الضروري الدعوة إلى مراجعة الاختصاصات الدستورية لمختلف مكونات الدولة، والهيئات المنتخبة، وكذلك مراجعة المساطر الانتخابية، وتبين لي أخيرا، أنه

من الضروري الدعوة إلى تغيير في أساليب العمل داخل تشكيلاتنا الحزبية وإنجاز هذه المهام الكبرى الثلاث، لا يمكن أن يتم إلا من خلال عمل جماعي ومتفق عليه، يفرض نفسه علينا جميعا، بعيدا عن الطموحات الشخصية. لذلك فإنني مندهش لكون البعض يصر على أن لا يرى في مبادرتي هاته سوى «تموقع» و«حملة» ل «مطالب بالعرش». كيف يمكن فهم هذا النوع من التأويل؟ هل هو نتيجة لجدة الحالة: أي عضو من الأسرة المالكة يعبر علانية عن آرائه في شؤون سياسية خطيرة؟ أم هل يبغي أن نعزو ذلك إلى عادات راسخة تفضل أن تعالج في السر ما ينبغي معالجته في العلن؟ عادات مناقضة للمناقشات الديمقراطية التي نتمناها جميعا. ألا ينبغي علينا أن نبدأ في التخلص من هذه العادات؟ من جهتي، أتمنى أن نشرع في التخلص من هذه العادات بشكل عقلاني ومدروس..

وهكذا، فان مواقفي مفهومة على هذا النحو، تترك جانبا سبيل المطالبين بالعرش. ومن الطبيعي، بالنظر إلى موقعي داخل الأسرة المالكة، أن كل ما أفعله أو أقوله يسقط في حقل تحركه السلطة، والخلافة، والطموحات، والامتيازات. وأنا واع تماما بأن تصرفاتي وحركاتي تأخذ معنى ليس هو بالضرورة المعنى الذي أعطيه لها شخصيا. ولكن الذين يتحدثون عن «تموقع» وعن «مطالب بالعرش» (كما يفعل كاتب مقال صدر مؤخرا في «جون أفريك»، بعد آخرين)، عليهم أن يتأملوا هذه الحقيقة، وهي أنني ما كنت لأكون أقل مطالبة بالعرش، لو لزمت الصمت، وأن المجازفات التي أقوم بها (وأتحمل نتائجها) من أجل المشاركة، مع آخرين، في دمقرطة مجتمعنا، لا تشكل بالضرورة الطريق الأمثل الذي يمكن لمطالب بالعرش أن يسلكه في إطار ثقافتنا السياسية الحالية، وينبغي عليهم كذلك أن يتأملوا تلك الحقيقة الأخرى وهي أن نداءاتي تجد جذورها في إيمان بالعمل الجماعي الذي يرفض عبادة الشخصية.

وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من الصعب، في وضعيتنا الحالية وغير المسبوقة، القيام بتحديد ما يمكن أن يكونه «المطالب بالعرش». هل يكون الشخص مطالبا بالعرش فقط في غياب أبناء في فروع أخرى؟ وفي حالتي أنا، هل أنا مطالب بالعرش فقط لأنني، كما قيل، «الرقم الثاني في ترتيب الخلافة» (1)؟ وهل سأكون أقل (مطالبة) أو غير مطالب بالعرش لو كنت العاشر في ترتيب معين؟ ثم هل سأكون أقل مطالبة بالعرش لو كانت الوضعية التي نواجهها اليوم أقل صعوبة، ولو كان هناك توافق أو تراض حول وسائل تدبير الانتقال نحو النتيجة السعيدة التي نتمناها جميعا. وسيكون من الممكن، بلا شك، أن نستمر في استعراض كل البدائل التي تدخل في اللعبة، والتي لا أتحمل إطلاقا مسؤوليتها.

فعملي، شأنه في ذلك شأن عمل الآخرين، لا يمكن اختزاله في «عملية تموقع»، أي واجهة ينبغي البحث من ورائها، بكل بساطة، عن حقيقة المصالح الشخصية. يمكننا أن نتأمل إلى ما لا نهاية في مصالح كل شخص، ويمكننا أن نجتهد في استخلاصها من الظروف الملموسة المحيطة بحياة كل فاعل اجتماعي أو سياسي. ولكن المعيار المتين ينبغي ان يتمثل في قياس فيم يتجاوز (أو لا يتجاوز) خط وعمل كل واحد المصالح الشخصية، وبدون ذلك ستختزل السياسة وعلم السياسة في انتشار للوقاحات.

ومن أجل السير في اتجاه تعميق وتوسيع النقاش الوطني، اقترحت تنظيم مؤتمر وطني، يتم تحديد شكله وجدول أعماله من طرف ممثلي مختلف الحساسيات السياسية للبلاد. والى جانب ردود الفعل الإيجابية على هذا الاقتراح، سجلت حالات تردد واعتراض مهمة. فقد طرح سؤال يتعلق بمعرفة ما إذا كانت هناك ظروف خطيرة وملحة تبرر عقد هذا المؤتمر. كما تمت الإشارة أيضا إلى أن مجتمعنا لا يوجد في وضعية مماثلة لوضعية مجتمعات أخرى من العالم نشهد فيها انهيارا حقيقيا للأطر الاجتماعية وللمؤسسات. لا أشك في أن الأمر هنا يتعلق بسؤال جدي وبملاحظة صحيحة. ولكن مع ذلك يبدو لي أن ترك الأزمة التي نعيشها تتفاقم إلى الدرجة التي تؤدي فيها إلى تفكك المجتمع ومنظماته، سينطوي على مجازفة كبرى، يبدو لي أكثر حكمة القيام بمبادرة لدراسة وتحليل منابع الأزمة من أجل معالجتها في إطار حوار موسع من أجل الوصول إلى تعاقد وطني جديد. ومن المهم أن يتم بهذا الخصوص، تسجيل أنني عندما أقترح مشاركة كل الحساسيات التي تعمل من أجل تغيير ملائم، فإنني لا أقصد فقط إدماج أولئك الذين يشار إليهم بمصطلح «الإسلاميين» (2) الملتبس نسبيا. فهناك اليوم قطاعات واسعة من السكان ومن الرأي العام، مقصاة من المشاركة، أو تبقي نفسها بعيدة عن منظمات سياسية شائخة، ومحدودة الديمقراطية، وعاجزة عن الاستجابة لحاجياتها لافتقارها إلى مشروع للمستقبل.

أن تكون هناك في كل نقاش خلافات أو نقاط تحتاج إلى تدقيق، فهذا يندرج ضمن المنطق العادي للأشياء.. ولكن ما يندرج، على العكس من ذلك في إطار التلاعب والتناور، الذي لا يمكن أن يخدع أحدا، فهو الصراخ بوجود مؤامرة في كل مرة تتم فيها الدعوة إلى مناقشة حول المشاكل الحيوية بالنسبة لمستقبل الأمة، أو يتم فيها اقتراح عناصر من أجل إصلاح المؤسسات المركزية للبلاد.

ويوجد دائما أناس من أجل التلويح باتهامات التآمر والتواطؤ مع قوى أجنبية .. والحالة هذه، وهذا معروف جيدا، أن الذين ينشرون هذا النوع من الخطاب لا يعملون إلا على التدثر بعباءة وطنية زائفة من أجل الاستمرار في ممارسات فقدت مصداقيتها، وسجل إفلاسها الرأي العام اليوم.

وأحد هؤلاء، وهو الوزير الحليمي، الذي وصل به الأمر، ويا للسخرية، إلى حد توجيه نصائح طيبة لي بالعمل «الميداني» ناسيا، من دون شك، أن الأمر هنا يتعلق برأي غير مسموح به من جانب رجل قضى حياته في إطلاق الكلام المدعي، وخداع النفس، متوهما أنه حقق مشاريع لم يقم إلا بالكلام عنها. وهذا النوع من الناس يقضي أغلب وقته ليس في الميدان، كما يحلو أن يوهم الآخرين، بل وراء منسج الحكايات، عوض الانكباب على المهام التي يطالب بها مواطنوه.

هذه الوصفات القديمة، وكذا الوصفات التي يسعى البعض من خلالها إلى منع المواطنين من التعبير عن آرائهم في الصحف التي يختارونها (وبخاصة الصحافة الأجنبية التي يريدون احتكار استعمالها)، لم يعد في إمكانها أن تخدع أحدا.

فأمام عجزهم عن مواجهة مطالب وحجج مواطنيهم، يفضل هؤلاء الناس الهروب إلى الأمام، ويغرقون في ذلك، مع الحرص على تجنب تحمل مسؤولية آرائهم. ومن المفيد هنا الاستشهاد بنص بارع الأسلوب للوزير الحليمي من أجل توضيح هذه النقطة. فبخصوص شخصي وعملي، يصرح هذا السيد قائلا: «يتولد لدينا انطباع بأن تصريحاته تسير وفق مخطط مهيأ بشكل دقيق. بل إن البعض يذهب إلى حد الحديث في المجالس الخاصة، عن مؤامرة أجنبية مزعومة هو أداتها» (3).

ويبدو أن هذا الشخص، من فرط استخدامه منذ فترة طويلة لكلمة «مزعوم»، أصبح هو نفسه مناضلا مزعوما، و«وطنيا مزعوما».. بل وأصبح منذ ثلاث سنوات «وزيرا مزعوما»...

ان نظريات المؤامرة، الشديدة الفظاظة، والتي تم استخدامها كثيرا منذ أربعين عاما، هي صنيع أناس قضوا وقتهم في إعداد، وتخيل، مؤامرة صغيرة، في غياب اعترافهم بالمؤامرات الكبيرة.. وما كان هراؤهم ليستحق الرد لو لم نكن أمام تصريحات صادرة عن وزير يرهن مصداقية مجموع حكومة، يرهن عملها مستقبلنا.

ومن المشجع أن نلاحظ أن الجميع يدرك أن الأمر هنا يتعلق بتقنية للوشاية، تسعى إلى استثمار وطنية ظاهرية، سيسقط عنها القناع في يوم من الأيام. وأنا أرفض أن أصدق أن المناضلين الحقيقيين من مختلف الاتجاهات سيخدعون بهذا الخطاب القائم على المضمرات، لأنهم، فعلا، تعلموا كيفية بسط هذا النوع من حلوى الألف ورقة، الكاذبة.

فهؤلاء المتعوذين على المؤامرة، سواء تعلق الأمر بمتآمري الأمس أو اليوم، أو بنفس متآمري الأمس واليوم، هم نفس أولئك الذين يتعهدون سياسة الاقحامية والتلويث، ويعرقلون انبعاث بنيانها الحزبية وأدعو الله أن يحفظنا، بشكل نهائي، من هذا الارتكاس البافلوفي الذي يريد دائما تحييد العمل والرأي باللجوء، المريح، للحجة الزائفة (المؤامرة). وأتمنى أن يكون لنا دائما الحذر الكافي لتمييز وطنية الانتهازيين هاته عن وطنية أخرى أكثر رقيا وأكثر انفتاحا على العالم.

الرباط 24 غشت 2001
هوامش

-1 جون أفريك لانتيليجان، عدد2118-2119 من 14 إلى 27 غشت 2001، أنظر كذلك «الحياة الاقتصادية» عدد 4128 من 27 يوليوز إلى 2 غشت 2001.
-2 كما يؤكد ذلك مقال نشر مؤخرا في «الأحداث المغربية» الصادرة بتاريخ 30 يوليوز 2001.
-3 جون أفريك (المصدر نفسه)
ترجمة: الأحداث المغربية